DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

BM-Publisher

ألفاظ اللغة العربية بين الوزن والصيغة والبنية

بتول عباس نسيم*
جامعة بغداد / كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2020/2/20
تاريخ التعديل : ------
قبول النشر: 2020 /3/16
متوفر على النت:2020/6/11

الكلمات المفتاحية :
الوزن
الصيغة
البنية

الملخص

لا يقف اشتقاق اللفظ عند مسألة الدلالة المعجمية ، ما دمنا متفقين على أن اللفظ يتكون من أصوات تتركب على نظم معين ، وفي نسق محدد ، وتتميز بنمط ما ، هو الصيغة .

والحديث عن الصيغة وعلاقتها بالاشتقاق يتطلب منا الحديث أيضا عن الميزان الصرفي وعن البنية ، المرتبطين أصلا بمبحث التصريف ، إذ يلزمنا الحديث عن التفرقة بين مصطلحات متداخلة جدا يصعب الحديث عن أحدها من دون الآخر.

وقد يجد المطلع على تلك المصطلحات أنهما بمعنى واحد ، وأنه لا فرق بينهما ، باستنتاجه هو ، أو بالاعتماد على تصريحات السابقين الذين يرون أنها تؤدي المعنى نفسه ، وهذا البحث محاولة جادة لمعرفة أن بين هذه المصطلحات فروقا إجرائية ، ولبيان موقع اللفظ العربي من كل مصطلح منها ، والحدود التي يجب أن تراعى في استعمال كل مصطلح .

ولذلك يمكن أن نتناول اللفظ العربي وعلاقته بتلك المصطلحات على النحو الآتي :

التمهيد : رأي الأستربادي بمفهوم تلك المصطلحات

التفريق في المصطلحات

أولا : الميزان الصرفي .

ثانيا : الصيغة .

ثالثا : البنية .

لنخرج بتصور دقيق لكل منها ، وبفهم لموقع اللفظ العربي من تلك المصطلحات ، ولنختمهما بخاتمة تختزل كل ما مر من حديث ، ونتبعهما بقائمة المصادر والمراجع .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

لا يقف اشتقاق اللفظ عند مسألة الدلالة المعجمية ، ما دمنا متفقين على أن اللفظ يتكون من أصوات تتركب على نظم معين ، وفي نسق محدد ، لتتميز بنمط ما ، هو الصيغة .

والحديث عن الصيغة وعلاقتها بالاشتقاق يتطلب منا الحديث أيضا عن الميزان الصرفي وعن البنية ، المرتبطين أصلا بمبحث التصريف ، إذ يلزمنا الحديث عن التفرقة بين مصطلحات متداخلة جدا يصعب الحديث عن أحدها من دون الآخر.

وقد يجد المطلع على تلك المصطلحات أنهما بمعنى واحد ، وأنه لا فرق بينهما ، باستنتاجه هو ، أو بالاعتماد على تصريحات السابقين الذين يرون أنها تؤدي المعنى

*الناشر الرئيسي : E-mail : batoolabbasnaseem @gmail. Com

نفسه ، وهذا البحث محاولة جادة لمعرفة أن بين هذه المصطلحات فروقا إجرائية ، ولبيان موقع اللفظ العربي من كل مصطلح منها ، والحدود التي يجب أن تراعى في استعمال كل مصطلح .

ولذلك يمكن أن نتناول اللفظ العربي وعلاقته بتلك المصطلحات على النحو الآتي :

التمهيد : رأي الأستربادي (ت 686 هـ) بمفهوم تلك المصطلحات

التفريق في المصطلحات

أولا : الميزان الصرفي .

ثانيا : الصيغة .

ثالثا : البنية .

لنخرج بتصور دقيق لكل منها ، وبفهم لموقع اللفظ العربي من تلك المصطلحات ، ولنختمهما بخاتمة تختزل كل ما مر من حديث ، ونتبعهما بقائمة المصادر والمراجع .

آمل أن أكون موفقة في ذلك ، ومن الله التوفيق .

التمهيد : رأي الأستربادي بمفهوم تلك المصطلحات

صرح الأستربادي بتساوي بنية الكلمة ووزنها وصيغتها بالدلالة وكونها تعني الهيأة بقوله : (المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه ، فرجلا مثلا على هيأة وصفة يشاركه فيها عضد) [1] ، فالاستربادي يرى أن البناء والصيغة والوزن للكلمة هو ميزانها الصرفي الذي تواضع عليه الصرفيون .

وقد خالف الاستربادي ومن يرى رأيه كثير من الدارسين إذ فرقوا بين تلك المصطلحات ، وحددوا لها مفهومات مختلفة ، وبفروقات دقيقة ، ويمكن أن نعطي فكرة بحسب رأينا لكل مصطلح ، وعلى الشكل الآتي ، لنبدل على أن الميزان الصرفي هو الخيمة الكبرى التي تجمع المصطلحين : الصيغة والبنية ، ولنبدل أيضا على أن الصيغة من حصة الاشتقاق ، والبنية من حصة التصريف ، لا كما ادعى الاستربادي ومن جاء بعده من كونها مصطلحات لمفهوم واحد .

التفريق في المصطلحات

أولا : الميزان الصرفي :

يرتبط الميزان الصرفي ارتباطا وثيقا بالتصريف أصلا ، التصريف الذي لم يكن لمجرد التمرين والرياضة كما يرى كثير من الدارسين [2] ، وكما نعتقد ، بل هو ميدان لتفسير التغييرات الحاصلة في اللفظة بناء على أقيسة العلماء التي ارتكزوا فيها على أقيسة العرب ، ومحاولة منهم لفهم ماهية هذا التغيير وأسبابه ، وقد نتج عن متابعة هذه التغييرات في الأبنية القول بالميزان الصرفي ، الذي يعبر به عن الأصلي والزائد في البنية ، و التغييرات الحاصلة فيهما على وفق خطوات فكرية مفترضة سماها ابن جني (ت 392 هـ) بالمراتب ، وحثّ على حفظها وعدم التفريط فيها [3] لبيان التغييرات في البنية بدقة وإظهار مواطن القياس والتعليل فيها .

لقد قرن سيبويه (ت 180 هـ) الميزان ـ الذي عبر عنه بالفعل ـ بالتصريف في قوله في باب : (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل) [4] ، وربط التصريف والفعل بالقياس ، إذ لا تعبير عن القياس بغير التصريف والميزان ، الذي فسره السيرافي (ت 368 هـ) بقوله : (والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها ، كقوله : ابن لي من ضَرَبَ مثل جُلجُل ، فوزنّا جُلجُل بالفعل فوجدناه فُعْلُل ، فقلنا ضُرَبُب ، على الحركات التي هو فيها هو التصريف ، والفعل هو تمثيله بـ فُعْلُل الذي هو مثال جُلْجُل) [5] .

فالسيرافي نبه إلى العلاقة بين الميزان (أو التمثيل أو الفعل) والتصريف ، فالتصريف يعبر به عن اللفظ بأصوله وزوائده وبحركاته وسكناته ، والوزن يعبر به عن المثال الذي يقابل اللفظ المتصرف به .

إن الكلمة عموما والوزن أشبه بالأصل والصورة ، فالكلمة الأصلية موضوعة موضع النقاش ومعرضة للتصوير والتمثيل بتسليط الضوء عليها ، والوزن هو الصورة المنبثقة من تسليط الضوء عليها ، لذلك فالميزان

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

أشبه بالكاميرا التي تلتقط الصورة للشيء من مظهره الخارجي بغض النظر عما بداخله ، وهي تصلح لالتقاط الصور لكل الأشياء : الصحيح والسقيم ، الجميل والقبيح ، السليم وذي العاهة ، وكذلك الميزان الصرفي يصلح لكل الكلمات الصحيحة والمعتلة ، المجردة والمزيدة ، فيصورها على شكلها النهائي بما فيها من تغيير .

ولكن الميزان الصرفي قد يتبنى وظيفة أعمق في حال كون الكلمات معلّة ، والتصرف أو التصريف فيها أوضح ، إذ يكشف الميزان الصرفي مدى التصريف الحادث فيها ، وعدد المراتب المفترضة ، فالتصريف المتعدد الذي يعبر به بالخطوات الصرفية المفترضة أشبه بالأمراض والأورام التي تختفي بجسم المريض ، والتي لا يكشف عنها سوى جهاز طبي أو كاميرا ذات مواصفات متطورة تصدر أشعة x التي تظهر ما بداخل الجسد من اعضاء وأجهزة ، وما يعتريها من الأمراض والتغييرات ، وهو تشبيه على غرابته لا يبعد كثيرا عن تشبيه العلماء القدامى لحرف العلة بالعليل ، أو وصفه بالضعف والتوهين [6] أو بالعليل المنحرف المزاج [7] ، لتغير أحواله ، وإلقاء حِمْل الحركة من على كاهله على الصحيح القوي المتين.

إن من أعظم المغالطات العلمية والمنطقية ، أن تجعل ما لا تعرفه دليلا على ما تعرفه ، ومنها المغالطة المعهودة بأن الميزان الصرفي هو الميزان الذي يعرف به الأصلي من الزائد في الكلمات العربية [8] ، وأن بمعرفتنا للأصول والزوائد من خلاله نعرف الدلالات والمعاني [9] فقد بنيت هذه الحقيقة معكوسة للواقع اللغوي والمنطق العقلي السليم ، ذلك أننا لا نفلح في وضع الميزان الصرفي لمفردة ما ، ما لم نعلم الأصلي فيها والزائد ابتداء ، فإن أفلحنا في أن نضع ميزانا للفعل كتب مثلا ، وهو فعَل ، على أساس مقابلة الأصول بالأصول ، ووضع (فَعَلتُ) له إذا أسند لضمير الرفع المتصل (كتبت) ، لا يمكن أن نفلح في وضع وزن الفعل قال (فعَل) ، ما لم نعرف أصله ، أو وزن (قُلْت) (فُلت) كذلك ، وإذا كان الأمر كذلك انتفت الحاجة إلى الميزان الصرفي من هذا الباب ، وبقي الاشتقاق ، والرجوع إلى المعجم هو الفيصل في معرفة الأصول والزوائد ، وما يعتريها من دلالات ومعان .

وإذا كانت الغاية من الميزان الصرفي هو معرفة الدلالات حقا ، فنكاد نجزم أن علماء العربية القدامى لم يفلحوا في هذا الأمر ، لمعرفتهم بها ابتداء ، ولأنه لا يستقيم الوزن ما لم يكن متكئا على هذه المعرفة ، وإذا كان وضع الميزان الصرفي لغاية أخرى غير الدلالة ، وهو التعبير عن تلك العملية القياسية التي تقاس من خلالها الكلمات ، وأن الميزان عندهم أشبه بالمقياس للطول مثلا بالمتر ، والوزن بالكيلو ، والقوة بالنيوتن [10] ، فقد أفلحوا أيما فلاح !.

فالحكمة إذن من الميزان الصرفي هي أن نزن فيه ما نعرفه ونخبره من الأصول والزوائد ، لا لشيء إلا للتعبير عنهما بطريقة مخصوصة ، كما أن لكل علم وسائله الخاصة وأدواته المميزة ، ويكون الميزان الصرفي أشبه بالمعادلة الرياضية التي فيها مقدمات ونتائج ، تعبر عن العملية الرياضية المجراة ، أو المعادلة الكيميائية التي يكون طرفها المواد الداخلة في التفاعل ، والطرف الآخر نتائج هذا التفاعل ، بينهما سهم يعبر عن التغيير الحاصل في ظروف معينة كالطاقة أو الاحتراق ، لتعبر تلك المعادلة عن عملية التفاعل [11] فكلها رموز علمية للدلالة على ما اصطلحوا عليه من باب الاختصار في الشرح والتعليل .

ومتى عيب على الرياضيين معادلاتهم الرقمية العويصة ، ورموزهم المهمة إلا على ذوي الاختصاص ؟ حتى يعاب على التصريفي تعدد المراتب الصرفية لديه والحرص على حفظها ؟! كما نجد ذلك مما يعيب عليهم من المحدثين ؟ [12] ، ومتى عيب على الرياضيين خطواتهم الرياضية الطويلة ، وافتراضاتهم التخيلية ، حتى يعاب على الصرفيين القدامى صورهم المتخيلة وأصولهم المفترضة كما فعل المحدثون ؟ ! [13] ، مع العلم أن لكل علم افتراضاته المنطقية القائمة على مقدمات تتسق والنتائج ، فضلا عن اختلاف الأدوات والمقاييس .

وإذا كانت الغاية غير الترميز المشار إليه من وضع الميزان الصرفي ، كأن تكون الجانب الموسيقي كما يرى

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

المحدثون واللهاث وراء إيقاع المفردات العربية التي تميزه عن غيرها من مفردات الأقوام الأخرى ، وإذا صح تحديد تلك الغاية ، فمن حقّ الصوتيين المحدثين شن الحملة الشعواء على الميزان الصرفي التي شنوها في جوانب كثيرة [14] ، ولكن لم يكن همّ الصرفيين في يوم ما هو التعبير عن الجانب الموسيقي الشكلي ، بقدر كونهم اختاروا لأنفسهم رموزا يعبرون بها عن طريقة تفكيرهم في معالجاتهم للكلمة ، وما يطرأ عليها من تغيير: زيادة أو نقصانا ، وإن كان هذا المبحث له صلة وثيقة بالتغييرات الصوتية البحتة ، فـ (فائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور : الحركات ، والسكنات ، والأصول ، والزوائد ، والتقديم ، والتأخير ، والحذف ، وعدمه) [15] ، قال ابن عصفور (ت 669 هـ) في الفائدة من وزن الكلمة : (فإن قيل ما الفائدة من وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب : أن المراد بمعرفة الزائد من الأصلي على طريق الاختصار ، ألا ترى أنك إذا وزنت أحمد بأفعل أغنى ذلك عن قولك : أن الهمزة من أحمد زائدة ، وسائر أصوله ، وكان أخصر منه) [16] .

وعليه فالميزان الصرفي الذي عبّر عنه قديما بالفعل أو التمثيل ما هو إلا وصف مختصر لأحوال الكلمة العربية ومكوناتها الحرفية والحركية ، تشمل ما سلم من التغيير وما لم يسلم ، وهو المنطلق لبيان أحوال الكلمة المتغيرة ، وقد قيل به لحاجة العلماء إلى أداة تختصر الحديث عن أقيستهم التي توصلوا إليها بالبحث والاستقصاء ، والتي تشمل تعليلاتهم وأدواتهم في القياس ، وهو قريب ــ من حيث كونه المقياس للكلمات من حيث العدد الكمي الحرفي والحركة للكلمة ــ من الدلالة اللغوية التي جاءت به المعجمات وهي (القدْر) ، يقال (وزنت الشيء وزنا ، والزنة قدْر وزن الشيء) [17] ، ويقال : (وزن الشيء وزنا وزنة ، ويقال : وزن الشيء إذا قدّره) [18] .

وعليه فما الميزان الصرفي إلا أداة من أدوات علم الصرف ، وما زنة الكلمة إلا تعبير وصفي لأحوال الكلمة ، خلافا للصيغة والبنية اللتين لهما مفهومان مختلفان عن الميزان ، إذ يعد الميزان الصرفي أو التمثيل الذي توصل إليه اللغويون القدماء (من أحسن ما عرف في ضبط اللغات) [19] .

وفي المقابل فإن علاقة الميزان الصرفي بالاشتقاق علاقة ضعيفة ، ليست كقوة العلاقة بين الميزان والتصريف ، ولا حتى القياس الصناعي المرهون بالتصريف وبالفعل ، كما أكد عليه اللغويون القدامى ، فمع كون الميزان الصرفي يعبر عن دلالات الأبنية ، من خلال معرفة الأصلي من الزائد ، وتحديد الزائد الذي يحمل دلالات جديدة عن دلالة الجذر الأصلي ، يستطيع المتلقي معرفة ذلك عن طريق الاشتقاق ، لا بالضرورة أن يعرف الميزان الصرفي ، فكلمة خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة مشتقة من الخطأ ، وهذا يكفي لمعرفة الدلالة ، فمعرفتنا ميزان خطايا على فعائل أو فعالى [20] لا يقدم ولا يؤخر ، وإن كان في فعالى دلالة غير الدلالة التي في فعائل ، ولا سيما أننا لا نمتلك الدليل القاطع على وزن خطايا الفعلي [21] ، كما أن الدلالة لها مراتب تقوى وتضعف بحسب الرتبة ، وأن أقوى الدلالات رتبة كما يرى ابن جني هي الدلالة اللغوية ، ثم الصناعية ، ثم المعنوية [22] .

ومهما يكن فقد صار واضحا الآن أن الميزان الصرفي هو (المكيال والمقدار ، أي مكيال الحروف ، ومقدار هيأتها ، بمعنى القالب الذي توضع فيه الكلمة مع مراعاة حركات حروفها وعددها) [23] ، لا غير .

ثانيا : الصيغة :

إن اللفظ وصيغته هما أكثر ما يركز عليه علماء اللغة في دراساتهم اللغوية قياسا للوزن والبنية ، لارتباطها بالمعنى الذي يعد بنظرهم أشرف الغايات ، إذ لم تقم الدراسات اللغوية إلا لخدمة المعنى ، وبالنظر إلى عمل الاشتقاق نراه أكثر ما يهتم به هو الكلمة من حيث لفظها وصيغتها ، وهما ما يعبر عنهما مجتمعين بالدلالة المعجمية ، وهي ما يعنينا هنا في هذا المقام ، فكل كلمة في لغتنا لها دلالة معجمية (تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية)

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

[24] ، فلا تكاد تلقى كلمة على مسامعنا ، حتى ندركها من السياق في معناها الأصلي ، و تستثير في أنفسنا صورة نفسية ، هي الصورة التي كوناها عن الشيء المدرك بالحواس أو بالتصور العقلي [25] ، والتي تختزنها معجماتنا اللغوية .

إن النظر في دلالات الألفاظ أو بمعنى أدق الكلمات ، يتوجب علينا النظر إلى كنهها ومم تتركب ؟ ، فالكلمة تتكون من أصوات معينة تصاغ في قالب صرفي معين ، لتدل على معنى معين ، هذا المعنى هو ما يطلق عليه بالدلالة المعجمية ، والتي يعول عليها الاشتقاقي في درسه اللغوي ، بعيدا عما تكتسبه تلك الكلمة بعد انخراطها في التركيب النحوي ، بل لا يستعين بالتركيب النحوي ، إلا للاستدلال على دلالاتها المعجمية .

وعليه فالدلالة المعجمية تنصب في أمرين هما : دلالة الكلمة المستقاة من الجذر اللغوي لها ، والصيغة الصرفية التي جاءت عليها .

والدلالة اللفظية عند ابن جني (ت 392 هـ) هي ما انجزته حروف الكلمة مجتمعة ، والدلالة الصناعية أو الصرفية هي دلالة البناء أو الصيغة التي جاءت عليها الكلمة ، والدلالة المعنوية أو النحوية هي ما دلت عليه اللفظة بتعلقها بمواقع التركيب النحوي .

فهذا ابن جني يتحدث عن ثلاثة أنواع من الدلالات ، ويعقد موازنة بينها من جهة القوة والضعف ، وهي عنده على ثلاثة مراتب من هذه الجهة ، وهي كالآتي : الدلالة الصوتية أو اللفظية ، والدلالة الصناعية أو الصرفية ، والدلالة المعنوية أو النحوية ، وقد وصف الدلالة الصوتية أو اللفظية بأنها أقوى الدلالات ، ثم تليها في القوة الدلالة الصناعية ، ثم المعنوية أو النحوية ، قال ابن جني في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية : (اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر ، إلا أنها في القوة والضعف ثلاثة مراتب ، فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية ، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض ، فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها أدلته الثلاثة ، ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه ، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا ، فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المعتزم بها ، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك من باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيز الضروريات ، ألا تراك حين تسمع : ضَرَب قد عرفت حدثه وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ، ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل .... فعلمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه ..) [26].

من هذا المنطلق حدد المحدثون معنى الصيغة وبينوا أبعادها والفرق بينها وبين سواها من مصطلحات تتعلق باللفظ وهيأته ، فهذا تمام حسان ، يرى أن الكلام مبنيّ من ثلاثة مبان هي : مبنى الاسم ، ومبنى الصفة ، ومبنى الفعل ، وأن كل مبنى من هذه المباني يتفرع إلى صيغ صرفية ، تتصف بالمبنى الذي تفرعت منه ، فلمبنى الأسماء صيغ ، ولمبنى الصفات صيغ ، ولمبنى الأفعال صيغ ، فلكل مبنى صيغه الخاصة ، وإن توافقت المباني أحيانا في بعض الصيغ [27] .

ومفهوم كلام تمام حسان هو أن لهذه الصيغ دلالات المبنى العام ، فصيغة (أفعلَ) لها دلالة الفعل ، وصيغة (فَعِلٌ) لها دلالة الاسم ، وصيغة (مفعول) لها دلالة الصفة ، ولكل صيغة من هذه الصيغ وظيفة دلالية تتعلق بالمبنى الذي انبثقت منه .

والصيغ محدودة العدد [28] ، مهما كثرت ، لأنها قانون يحكم دلالات الألفاظ خلافا للبنية التي تعد مظهرا من مظاهر انزياح هذه الصيغة أو تلك عن قانونها الحاكم ، والتي تتعدد بتعدد الأسباب التي تحرف الصيغة عن هيأتها المقررة والثابتة ، (لقد عرفنا الآن أن الصيغة

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

جزء من التحليل الصرفي ، وأنها باعتبارها مبنى صرفيا لا بد من النظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها ، ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم ، .. والناس ينطقون العلامات ، ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية ، والعلامات التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات ، وتجاورها في اللفظ لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال ، أو النقل ، أو الحذف) [29] .

فالصيغة إذن أشبه بعنوانات جانبية للعنوان الرئيس المتمثل بالمبنى العام ، وأن هذه العنوانات الجانبية تشمل ما جاء وفقا لقانونها الصوتي المنسجم مع بنائها والملتزم حرفيا بالصيغة بشكلها الموضوع ابتداء ، وتشمل ما جاء منحرفا عن قانونها الصوتي الذي ينسجم مع ما ركبت الكلمة عليه من أصوات قد لا تنسجم مع بعضها على الرغم من ورودها على تلك الصيغة ، فتتخذ بنيتها الخاصة بها ، والتي لا تلتقي مع كل الكلمات التي جاءت على صيغتها .

وقد حدد الدكتور إبراهيم أنيس أنواع الدلالات في اللغة العربية ، بالاعتماد على ما سبق من كلام ابن جني ، مقسما إياها على أربعة أقسام وعلى النحو الآتي [30] :

الأولى : الدلالة الصوتية ، التي تستمد من طبيعة الأصوات التي تكوّن الكلمة ، والتي أوضح ما تكون بين كلمتين متشابهتين في عدد من الحروف ومختلفة في حرف ، نحو نضح ونضخ ، وقضم وخضم [31] (والفضل في مثل هذا الفهم يرجع إلى إيثار صوت على آخر ، أو مجموعة من الأصوات على أخرى في الكلام المنطوق به) [32] .

والثانية : الدلالة الصرفية : وهي الدلالة المستمدة من الصيغ الصرفية ، التي ركز عليها الاشتقاقيون تماما كما ركزوا على الجذر اللغوي للكلمة ، أو ما تتكون منه من أصوات ، وإن لم يتناولوا أوزانها الصناعية في كثير من الأحيان ، كما في ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب ومضطرب ، وضراب ، وغيرها .

والثالثة : الدلالة النحوية ، وهي بعيدة عن موضوع الاشتقاق ، إلا ما كان استدلالا .

والرابعة : هي الدلالة المعجمية ، التي نتحدث عنها ، بعيدا عما يكسبها من دلالات أخرى جديدة .

ولعل من أهم أنواع الدلالات في كلامنا عموما ، وأهمها في فهم مضامينه وما ينطوي عليه من معان وتصورات هو الدلالة اللغوية المركزية (المعجمية) ، أو ما عبر عنها د. إبراهيم أنيس بالدلالة الاجتماعية [33] ، مهما كانت تسمياتها عند اللغويين ، ومهما اكتسبت الكلمات من دلالات هامشية مرتبطة بالسياق المعقد أو التداول المتشعب ، بحسب الظروف والملابسات .

وعليه ، فمع أن الوزن الصرفي هو مكيال أو مقياس يقيس الكلمة من حيث أصالة الحروف وزيادتها في اللفظ ، ومن حيث حركاتها وسكناتها ، لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى بقدر ارتباط الصيغة وبدلالتها الوظيفية ، وما تعبر عنه من الفعلية أو الاسمية أو الوصفية ، وتعين على تحديد استعمالها وتداولها خارج حدود الصرف ، فتوضع في موضعها الصحيح داخل التركيب النحوي بحسب ما يخدم المعنى الذي عبر عنه ابن جني بالدلالة المعنوية ، وخلافا لبنية الصيغة التي تنتهي إليها ، نتيجة التغيرات الصوتية التي تعتريها ، وكونها مظهرا خاصا من مظاهر الصيغة العامة ، ودلالة البنية لا تختلف عن دلالة الصيغة التي انحدرت منها ، فهي دلالة صناعية كما عبر عنها ابن جني .

وقد أدلى المحدثون بدلوهم في التفرقة بين الصيغة والبنية من حيث التركيب والدلالة ، وعلى وفق آلياتهم في ، التحليل ومنهجهم في معالجات اللفظ ، فالصيغة لديهم باعتبارها علامة على المورفيم لا يدخلها الإعلال ، أما باعتبارها ميزانا صرفيا، فهو يدخلها ، "فالاستقامة" مثال من أمثلة علامة "الاستفعال" الدالة على مورفيم الطلب أو الصيرورة ، ولكنها على وزن استقالة، وهذا هو الفرق بين اعتباريها المختلفين) [34] والإمثلة على ذلك كثيرة ، نحو : "بع" مثال من أمثلة افعل ، الذي يفيد الأمر ، أو طلب إحداث الفعل كالأفعال : "اضرب"، و"اجلس" ،

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

و"احبس" ، ولكنه على وزن "فِلْ"، فالصيغة الأصلية لـ (بع) هي افعل وتعد مورفيما في نظر المحدثين لحمله دلالة مستقلة ، خلافا لـ (فل) التي تعد بنظرهم انزياحا عن الصيغة ، لدخول الإعلال عليها (ومن هذا يتضح أن تفريقي بين الاعتبارين تفريق مقصود ؛ لأن كلا منهما ذو مهمة خاصة في تقرير حقائق البنية اللغوية الصرفية) [35] .

إن أوضح دليل على أن الصيغة غير البنية هو أن الصيغة يفهم معناها في نفسها من دون اللجوء إلى الأمثلة ، نحو : فعَل ويفعِل وافعلْ ، ونحو : فاعِل ، ومفعول ، خلافا للبنية التي ليس بالضرورة أن تفصح عن معناها الصناعي كالصيغة ، ولذلك نجد العلماء يختلفون في تحديد معنى اللفظ وهو في حال تقمص البنية ، أكثر مما في حال اتضاح الصيغة فيه ، فهم لا يختلفون مثلا في أن ما جاء على صيغة فاعل ، يحمل دلالة اسم الفاعل ، ولكنهم يختلفون **في فَعْلٌ** : بفتح الفاء وسكون العين إن كان مصدرا أو اسما أو صفة ، ما لم يصوغوا الأمثلة عليه ، نحو : القصد مصدرا ، والفَهْدُ ، اسما ، والصعب صفة ، وما لم يستعينوا بالسياق لتحديد معاني الألفاظ في كثير من الأحيان ، كما لا يختلفون في وزن الصيغة كاختلافهم في وزن البنية التي خرجت عنها بكثرة الإعلال الداخل عليها ، (فنحن نستطيع أن نصرف الصيغة من غير الاستعانة بأمثلتها ، وهذه خاصة من خواص اللغة العربية ، وربما كانت في اللغات السامية أيضا) [36]

ثالثا : البنية :

بعد كل ما مر من حديث عن الصيغة وما يعتريها من انزياح ، نفهم أن البنية حالة خاصة للصيغة ، تعبر عما اعتراها من تغييرات صوتية بحتة سماها تمام حسان بالظواهر الموقعية (وعندما تخضع العلامة المغايرة بنية الصيغة ، لا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ، ونسق الحركات) [37] .

إن البنية أمر يتعلق بالجانب الصوتي البحت ، وإن من أوضح ما يبين الفرق بين الصيغة والبنية من حيث كون الصيغة مبنى عاما يحوي كما هائلا من الكلمات التي تحمل دلالة الصيغة ، وكون الابنية مبنى خاصا جدا يتعلق بنوع من أنواع تلك الكلمات تختص بجانب صوتي اقتصر عليها هو صيغة فعل الأمر من الثلاثي (فعل) مثلا ، وهي صيغة (افعل) ، فهذه الصيغة تشمل أفعالا لا حصر لها ، نحو : اكتب ، ادرس ، اسمع ، اضرب ، انهر ، اصمت ، قل ، نم ، بِع ، قِ ، فِ ، عِ ... مع مراعاة الباب الذي تنتمي إليه طبعا .

فالأفعال (قُل ، ونَم ، وبِع) هي أفعال أمر جاءت على صيغة (افعل) كمثيلاتها : اكتُب ، واسمَع ، واضرِب ، وهي تحمل دلالة الصيغة الي بنيت عليها ، ولكنها جاءت على أوزان مغايرة لصيغتها ، لخصوصية تلك الأفعال من حيث بنائها الصوتي ، الذي اقتضى انحرافها عن الصيغة التي بنيت عليها ، أو القالب الذي تقولبت به ، فكل فعل من هذه الأفعال اختص بكونه أجوف يتوسطه حرف علة لا يستقر على حال ، ولا يطيق تكبيله بقالب الصيغة الذي يحكمه ، فينفلت منه ، ويتحرر ، ليتخذ وضعا يتناسب ووضعه القلق ، ليتخذ بعدها ميزانا خاصا به هو (فل) ، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الفعل اللفيف المفروق الذي يتخذ ميزانا خاصا به ، هو (عِ) .

فالفعل قال مثلا يصاغ منه فعل أمر على وزن (افعل) ليصبح : (اقوُلْ) ، يسكن فاء الفعل ، ويبنى آخره على السكون ، كأقرانه من الأفعال الصحيحة ، وهنا تحدث المشكلة ، ويظهر الاختلاف بين الأجوف المعتل ، والصحيح ، ولكون حرف العلة حرفا قلقا ، لا يحمل الحركة والصحيح قبله ساكن ، ولصعوبة نطقه على هذا الحال تنقل حركته إلى الصحيح الساكن قبله ، ليصبح : اقُولْ ، ثم لما تحركت فاء الفعل ، انتفت الحاجة من وجود همزة الوصل التي يؤتى بها أصلا للنطق بالساكن ، فتحذف ، ليصبح الفعل : قُوْلْ ، ثم تحذف عين الكلمة الساكنة لالتقاء سكونها مع سكون البناء في آخره ، لتصبح : قُلْ على وزن فُل ، وهنا اختلفت الصيغة عن الميزان ، ولا يمكن بعد هذا أن يقال : الوزن هو الصيغة ، لأن الصيغة الأصلية هي أفعل ، وهي ما بني عليها فعل الأمر ،

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

والتي انحرفت في هذا الفعل بالذات عن مسارها ليصل بها المطاف على وزن فُل ، ومختصر الكلام : أن قُل على صيغة أفعل ، وعلى وزن البنية الجديدة فُل .

وكذلك الأفعال : (قِ ، عِ ، فِ) هي جاءت على صيغة افعل ، لكنها لم تطق تلك الصيغة لعلة في تركيبها ، ولعدم قدرتها على المكوث في قالب الصيغة الذي يكبلها ، فانفلتت منه ، واتخذت لنفسها شكلا مغايرا ، ينسجم مع ما تحمل من علتين لا علة واحدة ، ويكون الانفلات من الصيغة أو التمرد متناسبا مع ما يحمله اللفظ من علل ومسوغات ، فالفعل وقى مثلا ، يصاغ منه فعل الأمر على صيغة (افعل) أيضا ، ومع مراعاة كون الألف في (وقى) أصله ياء (وقي) ، يصبح الفعل (اوقي) ، ولوقوع فاء الفعل واوا بين فتح وكسر في صيغة فعل الأمر ، يحذف فاء الفعل (الواو) قياسا على فعله المضارع المثال ، مثل وقى يقي ، ليصبح الفعل : اقي ، ثم لما حذف فاء الفعل انتفت الحاجة لهمزة الوصل التي يؤتى بها للنطق بالساكن ، ولأن عين الفعل (الفاء) بعدها متحرك ، حذفت الهمزة ، لتصبح الكلمة : قي : ثم حذف لام الفعل على قاعدة بناء فعل الأمر على حذف حرف العلة في آخره ، ليصبح الفعل : (قِ) على وزن (عِ) ، فالفعل (قِ) على صيغة افعل ، وعلى وزن (عِ) ، وانزاحت الصيغة هنا عما وضع لها من وزن لتنحرف إلى وزن البنية الجديد .

إن تمرد الألفاظ المعتلة على الصيغة ، أشبه بأفراد مختلفين ، فيهم : الصحيح ، وفيهم المريض والمعاق جسديا ، حجزت لهم مقاعد في حافلة واحدة لسفر طويل ، لم تكن مراعية لظروفهم التكوينية ، فتمرد بعضهم على الحافلة ، لأنها لا تتناسب وأوضاعهم المختلفة ، فاستجيب لهم ، وخصصت فيها مقاعد للأصحاء ، وأخرى للمعاقين ، فروعيت أوضاعهم التي تحكمهم ، وبنياتهم التكوينية ، فالحافلة هي الصيغة ، والأفراد هم الألفاظ ، والكراسي هي البنى .

الخاتمة :

بعد كل ما قدمناه يظهر الفرق بين الوزن الصرفي والصيغة والبنية ، فالوزن الصرفي ما هو إلا مكيال أو مقياس يقيس الكلمة من حيث الأصل والزيادة ، ومن حيث الحركة والسكون ، بغض النظر عن دلالتها الوظيفية ، وما تعبر عنه من الفعلية أو الاسمية أو الوصفية ، خلافا للصيغة التي تحدد تلك الدلالة ، وتعين على تحديد استعمالها وتداولها خارج حدود الصرف ، فتوضع في موضعها الصحيح داخل التركيب النحوي بحسب ما يخدم المعنى الذي عبر عنه ابن جني بالدلالة المعنوية ، وخلافا لبنية الصيغة التي تنتهي إليها نتيجة للتغيرات الصوتية التي تعتريها ، وكونها مظهرا خاصا من مظاهر الصيغة العامة ، ودلالة البنية لا تختلف عن دلالة الصيغة التي انحدرت منها .

ولذلك تكون الصيغة ألصق بالاشتقاق ، الذي يصرف الأصول بحسب ما يراد لها من معان ودلالات ، والذي يحكمها السماع ، والبنية ألصق بالتصريف الذي يهتم ببيان أحوال اللفظ المتغير ، والذي يحكمه القياس ، وما الميزان إلا وصف عام يشمل الصيغة بإجرائها الاشتقاقي ، ويشمل البنية بإجرائها التصريفي .

هذا كل ما يمكن أن يقال في هذا البحث المختصر في التفريق بين هذه المصطلحات المتداخلة (الوزن والصيغة والبنية) والتي يظن كثير من الدارسين أو المهتمين بالصرف أنها بمعنى واحد ، ومن الله التوفيق .

الهوامش

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 2 .

(2) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 23 .

(3) ينظر : الخصائص : 3 / 8.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 24 . كما جانبت الدكتورة خديجة الصواب أصلا في كون هذا الباب من مسائل التمرين والرياضة ، فالمطلع على هذا الباب لا يجد غير الأمثلة القياسية الموجودة في الواقع اللغوي العربي

(5) شرح كتاب سيبويه : 5 / 135 .

(6) ينظر : سر صناعة الإعراب : 2/ 263.

(7) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي : 3/ 68 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

[8] ينظر: من وظائف الصوت اللغوي : 19 ، كيف تصبح صرفيا : 42 . 43 .

[9] ينظر: إسفار الفصيح : 1/ 188 ، الممتع الكبير: 256 .

[10] ينظر: الفيزياء النظرية الأساسية : 21 ، 30 ، 121 .

[11] ينظر: شرح وزن المعادلات الكيميائية ، كتابة بسمة كمال العتيبي - ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦ ، https://mawdoo3.com/

[12] ينظر: نظرة في الإعلال الصرفي : 154 .

[13] ينظر: المصدر نفسه : 157 ، وإشكالية الميزان الصرفي : 125 .

[14] ينظر: إشكالية الميزان الصرفي : 125 .

[15] شرح التصريح : 2/ 665 .

[16] الممتع الكبير: 256 .

[17] معجم مقاييس اللغة : 3 / 322.

[18] المصدر نفسه : 13 / 447 .

[19] المدخل الصرفي ، تطبيق وتدريب في الصرف العربي : 9 .

[20] ينظر: في اللهجات العربية : 160

[21] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : 2 / 663 .

[22] ينظر: الخصائص : 3 / 98 . 99 .

[23] اللغة العربية معناها ومبناها : 143 .

[24] دلالة الألفاظ : 48 .

[25] ينظر: ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري . دراسة دلالية : 44.

[26] الخصائص : 3 / 98 . 99 .

[27] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : 136 .

[28] ينظر: المصدر نفسه : 136 .

[29] المصدر نفسه : 144 .

[30] ينظر: دلالة الألفاظ : 46 . 48 .

[31] ينظر: الخصائص : ، دلالة الألفاظ : 46 ..

[32] دلالة الألفاظ : 46 .

[33] ينظر: المصدر نفسه : 48 .

[34] ينظر: مناهج البحث في اللغة : 175 .

[35] ينظر: المصدر نفسه : 175 .

[36] ينظر: المصدر نفسه : 175 .

[37] اللغة العربية معناها ومبناها : 144 .

قائمة المصادر

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1 ، 1965 م.
2. إسفار الفصيح ، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت 433 هـ) ، تح : أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1420 هـ .
3. إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي ، سعيد شواهنة ، مجلة المجمع ، العدد : 7 ، 2013 .
4. ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري ـ دراسة دلالية ، محمد البوادي ، جامعة عباس فريحات سطيف ، الجزائر ، أطروحة مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، قسم اللغة العربية وآدابها (د. ت) .
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) ، المكتبة العصرية ، ط1 ، 2003 م .
6. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان.
7. دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط3 ، 1976 م.
8. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط1 ، 2000 م .
9. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو ، الإمام خالد بن عبد الله الأزهري (ت905 هـ) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
10. شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي (ت686 هـ) ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1975 م.
11. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن مرزبان (ت 368 هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1971 م.

DOI:10.18018/URUK/020-13/629-638

between these issues is difficult to be studied without each other because of overlapping terms. Those who are familiar with these terms may find that they are in one meaning, and that there is no difference between them, by drawing it himself, or by relying on the statements of the former who see that it performs the same meaning. This paper is an attempt to differentiate between these words and to show the meaning and uses of them. Therefore, we can address the Arabic word and its relationship to these terms as follows:

Introduction: The formation opinion on the concept of these terms

Differentiation in terms

First: The Morphological scale.

Second: The formula.

Third: The Structure.

To come up with an accurate visualization of each of them, and with understanding of the Arabic pronouncement of these terms, and conclude with a conclusion that summarizes all of the explanations , and follow them with a list of sources and references.

12. شـرح وزن المعـادلات الكيميائيـة ، كتابـة بسـمة كمـال العتيبي - ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦ ، https://mawdoo3.com/

13. الفيزياء النظرية الأساسية ، د. مروان بن أحمد الفهاد ، مكتبة العبيكان ، ط2 ، الرياض ، 2004 م .

14. في اللهجـات العربيـة ، إبـراهيم أنـيس ، مكتبـة الأنجلـو المصرية ، القاهرة ، ط8 ، 1992 م.

15. كيـف تصـبح صـرفيا ، ياسـر المـلاح ، دار الطيـب للنشـر للطباعة والنشر ، فلسطين ، 2004 م .

16. اللُّغة العربيّة معناها ومبناها ، تمام حسان ، المغرب ، 1994 م .

17. المدخل الصرفي (تطبيق وتدريب في الصرف العربي) ، علي بهاء الدين بو خدود ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1988 م.

18. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ج1، دار احياء الكتب العلمية للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر.

19. الممتع الكبير ، ابن عصفور الإشبيلي ، بيروت ، 1987 م.

20. مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، القاهرة ، 1979 م.

21. من وظائف الصوت اللغوي ، أحمد كشك ، د.ت ، 1983 .

22. نظرة في الإعلال الصرفي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مصر ،عبد الله درويش ، العدد : ج25 ، 1969 م .

Abstract

The derivation of the word does not end lexicology, as long as we agree that the word consists of sounds that are formed systematically, and in specific formats, to be distinguished by a certain pattern, which is the formula.

Speaking about the formula and its relationship to derivation requires from us to talk about the morphological balance and the structure, which are originally linked to the morphology. The distinguishing